

السياسة الأمريكية والأوروبية تجاه الإصلاح السياسي في المنطقة العربية:
الجزائر والمملكة المغربية نموذجا

American and European policy towards political reform in the Arab region:
Algeria and the Kingdom of Morocco as models

د. سليمان مبارك (*)

أستاذ محاضر - أ- جامعة عباس لغرور خنشلة

Slimani.mebarka@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/06/17

تاريخ المراجعة: 2019/06/12

تاريخ الإيداع: 2018/11/16

الملخص:

شهدت السنوات الأخيرة خطابا عالميا موجها للمنطقة العربية مفرداته الديمقراطية و الإصلاح و التنمية و هو ما يفسر انهمار مشاريع الإصلاح السياسي من الخارج بدعوى تأهيل و تحديث الأوضاع و البنى و المفاهيم السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في العالم العربي ، من هذا المنطلق سيتم التركيز في هذه الدراسة على بحث مبادرات الإصلاح الأمريكية و الأوروبية من حيث منطلقاتها ، مضامينها و أهدافها ، و الوقوف على أوجه التشابه و الاختلاف القائمة بينها ، ثم التطرق لمواقفها من الإصلاحات السياسية و الدستورية الجديدة في كل من الجزائر و المملكة المغربية .

الكلمات المفتاحية : الإصلاح السياسي ، المشاريع الأوروبية ، المشاريع الأمريكية، المنطقة العربية ، الجزائر ، المملكة المغربية .

Summery

In recent years, there has been a global discourse aimed at the Arab region, whose components are democracy, reform, and development, This explains the collapse of political reform projects from abroad, under the pretext of rehabilitating and updating the political, economic, social and cultural conditions and structures in the Arab world, This study examines the reform initiatives of the United States and Europe in terms of its origins, contents and objectives, and to identify the similarities and differences that exist between them, and then address their positions of the new political and constitutional reforms in Algeria and the Kingdom of Morocco .

Keywords : Political Reform, European Projects, American Projects, Arab Region, Algeria, Kingdom of Morocco.

(*) المؤلف المراسل.

مقدمة:

يمثل الإصلاح السياسي أحد جوانب البعد السياسي للتحويلات العالمية المعاصرة وهو ما يستند الى حد بعيد على ما يعرف بمفهوم التمدد الذي يعكس رغبة الدول الغربية في ضم العديد من دول العالم الثالث الى الأسرة الديمقراطية من خلال حثها على تبني المنظومة الليبرالية ، وقد كثرت الأحاديث مؤخراً عن الإصلاح السياسي ووجوب تطبيقه فوراً في العالم العربي لأنه السبيل الأوحى لتلافي بديل الخراب الآتي، وبالرغم من أن الإصلاح ضرورة ملحة من أجل إعادة ترتيب البيت العربي وتحصينه لمواجهة الاستحقاقات المستقبلية إلا أنه ما زال مثار جدل للكثيرين في العالم العربي سواء قادة أو مفكرين أو جماهير .

وقد حظيت قضية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية بأهمية كبيرة بل كانت هذه القضية الأكثر بروزاً على الساحة الدولية والإقليمية منذ أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 ، حيث اكتسبت أبعاداً وأهمية خاصة في السياسة الخارجية الأمريكية رغم أن مسألة الإصلاح ونشر الديمقراطية ليست جديدة بل تعود إلى عقود سابقة، فقد طورت الولايات المتحدة استراتيجية ثنائية تمثلت في الحرب على المجموعات الإرهابية من جهة و الإصلاح السياسي للأنظمة العربية من ناحية أخرى .

هذا ويعتبر الاتحاد الأوروبي الأسبق في المطالبة بإحداث إصلاحات سياسية على الأوضاع السائدة في الشرق الأوسط، خاصة البلدان العربية المطلة على البحر المتوسط، وقد عبر الجانب الأوروبي عن هذا الاهتمام في إعلان برشلونة في عام 1995 ، ويرجع هذا الاهتمام الغربي بقضية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية الى الأهمية الاستراتيجية الكبيرة التي تحظى بها هذه الأخيرة في السياسات الأمريكية والأوروبية، وهو ما يفسر تعدد مشاريع الإصلاح السياسي من الخارج بدعوى تأهيل وتحديث الأوضاع و البنى و المفاهيم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في العالم العربي ، تأسيساً على ذلك نطرح الإشكالية التالية :

ما هي مضامين المشاريع الأمريكية والأوروبية للإصلاح السياسي في المنطقة العربية وأهدافها ؟ وما طبيعة المواقف الأمريكية والأوروبية من الإصلاحات السياسية الجديدة المعلنة في الجزائر والمغرب ؟
للإجابة على التساؤلات السابقة الذكر نطرح الفرضية التالية :

كلما خضعت مبادرات الإصلاح السياسي في المنطقة العربية للأجندات الخارجية كلما تضاءلت فرص تحقيق الديمقراطية المنشودة .

و انسجاماً مع خصوصية الموضوع محل الدراسة سيتم الاستعانة بمركب منهجي لكشف الجوانب المتعددة للظاهرة محل الدراسة والإحاطة بها ، يشمل :

-المنهج التاريخي : سيتم اعتماد المنهج التاريخي لتتبع خلفيات وظروف اطلاق مشاريع و مبادرات الإصلاح السياسي الأمريكية والأوروبية في المنطقة المغربية .

-المنهج المقارن : سيتم توظيف هذا المنهج لمقارنة :

-منطلقات و مضامين و أهداف مشاريع الإصلاح السياسي الأمريكية والأوروبية .

-مواقف وردود أفعال القوى الكبرى (الاتحاد الأوروبي ، الولايات المتحدة) تجاه الإصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر والمملكة المغربية الجديدة و حدود دور كل طرف .

-منهج دراسة الحالة : سيتم توظيف لدراسة و بحث مبادرات الإصلاح السياسي الجديدة المعلن عنها في الجزائر و المغرب و المواقف الدولية ازاءها .

هذا وسيتم معالجة الاشكالية المطروحة من خلال المحاور التالية :

1-تعريف الاصلاح السياسي

2-المبادرة الأمريكية للإصلاح السياسي

1-2مشاريع الاصلاح السياسي الأمريكية : المنطلقات والمضامين

2-2 الأهداف الخفية لمشاريع الاصلاح السياسي الأمريكية

3-المبادرة الأوروبية للإصلاح السياسي

1-3 المشروع الأوروبي للإصلاح السياسي : المنطلقات والمضامين

2-3 الأهداف الخفية للمشروع الأوروبي للإصلاح السياسي

4-أوجه التشابه والاختلاف في مشاريع الاصلاح السياسي الأمريكية والأوروبية

5-المواقف الأمريكية والأوروبية من الاصلاحات السياسية والدستورية الجديدة : الجزائر والمغرب –
نموذجا-

1-5 المواقف الأمريكية من الاصلاحات السياسية والدستورية الجديدة في الجزائر والمغرب

2-5 المواقف الأوروبية من الاصلاحات السياسية والدستورية الجديدة في الجزائر والمغرب

1-تعريف الاصلاح السياسي :

الاصلاح لغة مأخوذة من صلح ، و صلح يصلح و يصلح صلاحا و صلوحا ، قال ابن دريد : وليس صلح بثبت ، و
الصلاح ضد الفساد ، و الاصلاح نفيض الافساد ، و أصلح الشيء بعد فساده : أقامه 1 ، أما في اللغة الانجليزية يشير
الاصلاح الى Reform و معناه التعديل و الوصول لوضع أفضل بتعديل الأخطاء أو اعادة البناء ، و منه عملية لإعادة
التشكيل 2 ، و بهذا المعنى فالإصلاح يعني الانتقال من وضع فاسد الى وضع صالح ذلك أن عملية الانتقال من وضع
الى وضع اخر تستوجب تقليص الفارق بين الواقع الفاسد و الحالة النموذجية المرجوة .

برزت محاولات جادة لتحديد مفهوم الاصلاح السياسي وقد تعددت و تباينت التعريفات بتباين اراء و اتجاهات و

أيديولوجيات أصحابها ، نورد أبرزها في الاتي :

عرف الباحث "أمين المشاقبة" الاصلاح السياسي بأنه " عملية تعديل و تطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو
العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في اطار النظام السياسي القائم و بالوسائل المتاحة و استنادا لمفهوم التدرج " 3 ، و في
ذات الاتجاه عرفت الموسوعة السياسية الاصلاح السياسي بأنه " عملية تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات
الاجتماعية دون مساس بأسسها " 4 ، وفقا لهذين التعريفين فالإصلاح السياسي عملية تتم داخل النظام القائم وفق
آلياته و دون المساس بأسسه تفاديا لانفجار الوضع ، فهي أشبه ما تكون بالخطوة الاستباقية التي تبشرها النظم
السلطوية تجنباً لحدوث ثورة قد تفرز تغييرات جذرية في بنية نظام الحكم .

1 - نصار أسعد نصار ، « اصلاح الأمة في ضوء الكتاب و السنة : دراسة في مفهوم الاصلاح و اتجاهاته و آلياته » ، مجلة جامعة دمشق للعلوم
الاقتصادية و القانونية ، المجلد 23 ، العدد الأول ، 2007 ، ص 477.

2 - حازم صباح حميد ، الاصلاحات الدستورية في الدول العربية 1991-2007 ، (عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2012) ، ص 32.

3 - أمين عواد المشاقبة ، المعتصم بالله داود علوي ، الاصلاح السياسي و الحكم الرشيد (اطار نظري) ، (عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ،
2012) ، ص 7.

4 - عبد الوهاب الكيالي و اخرون ، الموسوعة السياسية ، ج 2 ، ط 2 ، (لبنان : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1990) ، ص 241 .

يؤكد السيد يسين أن " الإصلاح السياسي في الواقع أوسع بكثير من مجرد الغاء هذه القوانين الاستثنائية لأنه يتعلق بإعادة صياغة النظام السياسي ذاته لمنع سيطرة حزب سياسي واحد أيا كانت اتجاهاته على مجمل الفضاء السياسي ، وأن الإصلاح السياسي ليس سوى مقدمة ضرورية لضروب الإصلاح الأخرى و أهمها الإصلاح الاقتصادي و الإصلاح الاجتماعي و الإصلاح الثقافي " 1 ، نلاحظ من خلال التعاريف السابقة أنها تتمحور في معظمها على اعتبار عملية الإصلاح السياسي بمثابة عملية تعديل في النظام السياسي بما يضمن الارتقاء بهذا النظام الى مرحلة متقدمة من الممارسة الديمقراطية الحقيقية ، و معالجة الاختلالات الهيكلية في هذا النظام التي تحول دون بناء المجتمع الديمقراطي و العمل على تطوير بنية المؤسسات السياسية في الدولة مع التأكيد على عدم المساس بأسس النظام السياسي القائم ، و بناء على ذلك يمكن تعريف الإصلاح السياسي تعريفا اجرائيا بأنه " الأساليب الواجب اتباعها لتعديل و تنظيم و تطوير بنية النظام السياسي في الدولة بشكل سلمي و بهدف الوصول الى الأنموذج الديمقراطي الحقيقي " .

2- المبادرة الأمريكية للإصلاح السياسي :

تجسد الرؤية الأمريكية لشمال افريقيا و الشرق الأوسط * طموحا تاريخيا للسيطرة على المنطقة انطلاقا من مثالية ما بعد الحرب الباردة بعد الاعلان عن النظام الدولي الجديد مشحونة بذرائعية ما بعد أحداث 11 سبتمبر بعد تبني عقيدة الرئيس السابق بوش الابن المتمثلة في الحرب على الارهاب ، فقد طورت الولايات المتحدة استراتيجية ثنائية تمثلت في الحرب على المجمع الارهابية من جهة و الإصلاح السياسي للأنظمة العربية و الاسلامية من ناحية أخرى فعملت على تعزيز شبكة وكلائها من خلال دعم عملائها العرب غير الديمقراطيين و تسليحهم ، مقابل تأمين خدمات استراتيجية و أمنية و استخباراتية و دبلوماسية و اقتصادية ، و قد عرفت تلك الأنظمة بالأنظمة " المعتدلة " بغض النظر عن نظام حكمها الاستبدادي و انتهاكاتها لحقوق الانسان و الحقوق السياسية ، و ظلت النفعية عاملا ثابتا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، لأن الأنظمة الاستبدادية تشكل محطة جامعة تقدم جميع الاحتياجات، و أصبح اربابها كل من رفض اقتراحات الولايات المتحدة أو مبادراتها كما تبدلت قائمة المعتدلين و المتطرفين بين الحين و الآخر بناء على اصلاحات في سياستهم الخارجية 2.

1 - ابراهيم محمد عزيز، اشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط ، (العراق : مطبعة رون ، 2010) ، ص 24 .

* المقصود بالشرق الأوسط في الاصطلاح الجغرافي - السياسي الأمريكي هو كامل المنطقة الممتدة لمساحة جغرافية تقدر بحوالي 17.778 مليون كلم² موزعة كما يلي : الوطن العربي 13.923 كلم² أي المساحة الاجمالية لأقطار الجامعة العربية و عددها 22 دولة ، و الدول الآسيوية التالية : باكستان ، أفغانستان ، ايران ، تركيا ، بالإضافة الى قبرص .

- هذا و تمحور الدلالات المفهومية للشرق الأوسط كما جاءت في الأدبيات الغربية حول التوصيفات التالية :

- ان مصطلح الشرق الأوسط لا يشير الى منطقة جغرافية بل انه مصطلح سياسي في نشأته و في استخدامه .

- ان هذه التسمية لا تستمد من طبيعة المنطقة نفسها و خصائصها البشرية أو الحضارية الثقافية أو شكل نظامها السياسي ، بل تسمية تشير الى علاقة الغير بالمنطقة .

- ان هذه التسمية تمزق أوصال الوطن العربي ولا تعامله على أنه وحدة متميزة ، فهي تدخل فيه باستمرار دولا غير عربية ، مثل قبرص و تركيا و أفغانستان و باكستان و ايران و اسرائيل ، للمزيد من التفصيل أنظر :

- محمد مراد ، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي ، (لبنان : دار المنهل اللبناني ، 2009) ، ص 345 - 350

2 - مروان بشارة ، « أهداف الولايات المتحدة و استراتيجياتها في العالم العربي » ، سلسلة دراسات ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،

مارس 2013 ، ص 9 .

1-2- مشاريع الإصلاح الأمريكية : المنطلقات و المضامين :

برز مشروع الولايات المتحدة للإصلاح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ولم يظهر دفعة واحدة بل تطور من خلال عدة مراحل و خطوات مبرمجة نذكرها بإيجاز في الآتي :

-خطاب ريتشارد هاس* في 4 ديسمبر 2002 و الذي ألقى أمام مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن تحت عنوان " نحو مزيد من الديمقراطية في العالم الاسلامي " ، و جاء هذا الخطاب عقب أحداث 11 سبتمبر وكمبادرة و تخطيط أولي لتشجيع الديمقراطية في العالم الاسلامي عموما و العالم العربي تحديدا بهدف تحسين الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية عبر عمليات اصلاحية شاملة¹.

-مبادرة كولن باول** : أطلق وزير الخارجية الأمريكية السابق "كولن باول" مبادرة تحت عنوان " مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة و الشرق الأوسط " في خطاب ألقاه أمام مؤسسة التراث بواشنطن في 12 ديسمبر 2002 ، و هي أول مبادرة رسمية صادرة عن وزارة الخارجية للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر ، و هدفت هذه المبادرة الى تحقيق² :

✓ الإصلاح السياسي : و يدور حول تنمية المجتمع المدني و تعزيز دولة القانون و تعزيز التعددية الاعلامية .

✓ الإصلاح الاقتصادي : و يتمحور حول المساعدة في تحسين الجودة و تشجيع الاستثمار و تسهيل خلق المؤسسات.

✓ الإصلاح التعليمي : و يتمثل في تمكين الجميع من التعلم و تحسين البرامج الدراسية و تأهيل الطاقات البشرية لخوض وظائف التجارة و السوق .

✓ الهدف الخاص بالمرأة : و تتحدث المبادرة عن تحسين أحوال المرأة وفق خطة مبرمجة .

وفي سياق هذه المبادرة أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الابن في خطاب ألقاه بجامعة "ساوث كارولينا" في 9 مارس 2003 عن خطوات تكميلية تركزت في ثلاث محاور أساسية هي : تشجيع النمو الاقتصادي ، و تشجيع التعليم و المعرفة ، و تشجيع الحرية و العدالة ، و في إطار هذه المحاور تمثلت أهم هذه الخطوات في الدعوة الى انشاء منطقة تجارة بين الولايات المتحدة و دول الشرق الأوسط و لتحقيق هذا الهدف اتخذت جملة من الخطوات المتدرجة منها : مساعدة الدول التي تنفذ الإصلاحات في أن تصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية ، و التفاوض على معاهدات استثمار ثنائية ، و على اتفاقيات اطار للاستثمار و التجارة مع الحكومات التي تسعى لتحسين نظم التجارة و الاستثمار فيها ، و تقديم المساعدات الفنية الضرورية لإصلاح القوانين التجارية و تحسين مناخ التجارة و الاستثمار و تعزيز حقوق الملكية³.

* رئيس سابق لمجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة .

¹ - ابراهيم محمد عزيز ، اشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط ، (العراق : مكتبة رون ، 2010) ، ص 58 .

** وزير الخارجية السابق في الولايات المتحدة الأمريكية ولد عام 1937 احتل مناصب عدة في الجيش و تقاعد عام 1993 ، و تحول الى السياسة و أصبح وزيرا للخارجية عام 2000-2005 و استقال من منصبه و ترك السياسة .

² - ابراهيم محمد عزيز ، مرجع سابق ، ص 75 .

³ - عصام عبد الشافي ، " مبادرات الإصلاح و عملياته في العالم العربي " ، ص 3 ، متحصل عليه من :

مشروع الشرق الأوسط الكبير: أعد هذا المشروع فريق الرئيس السابق بوش الابن على هامش قمة قادة الدول الثماني والتي احتضنتها جزيرة سي اسلاند بجورجيا من 8 الى 10 جوان 2004 تحت شعار "شراكة من أجل المستقبل"، وقد استقبل قادة الثماني يوم 9 جوان على مائدتهم رؤساء دول كل من أفغانستان والجزائر والبحرين والعراق والأردن واليمن وتركيا لبحث مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تقلص الى شرق أوسط موسع ليشمل افريقيا¹، يتكون هذا المشروع من مقدمة وثلاثة عناوين (تشجيع الديمقراطية، الحكم الصالح وبناء المجتمع المعرفي، توسيع الفرص الاقتصادية)، وقد ارتكز على تقرير التنمية البشرية للعامين 2002 و 2003 اللذين حددا النواقص الثلاثة وهي: الحرية والمعرفة وتمكين النساء وهي حالات يعاني منها الوطن العربي، وعد هذه النواقص مسؤولة عن التطرف، وما أدل على هذا المنطق إلا المقال الذي كتبه كوندليزا رايس في صحيفة "واشنطن بوست" الصادرة بتاريخ 7 أوت 2003 حيث قالت "ان منطقة الشرق الأوسط يؤخرها العجز في الحرية، فيؤمن الشعور باليأس في أنحاء عديدة منها أرضا خصبة لعقائد الكراهية التي تقنع الناس بالتخلي عن تعلمهم الجامعي ومهمهم وعائلاتهم وبالطموح الى تفجير أنفسهم"، هذا ويعتمد المشروع بالدرجة الأولى على عدد من الأمور التي ينبغي تحقيقها ولعل في مقدمتها الديمقراطية والحكم الصالح الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا، والذي تكمن معاييره في المشاركة وحكم القانون والشفافية وحسن الاستجابة والتوافق والمساواة والفعالية والمحاسبة والرؤية الاستراتيجية، وهما بمثابة الاطار الذي تتحقق بداخله التنمية، فضلا عن تطوير التعليم وتحسينه، ويخلص المشروع بأن الحرية والديمقراطية من خلال آليات الانتخابات واستقلالية وسائل الاعلام وتنمية المجتمع المدني وتفعيل دور المرأة هما ضرورتان لازدهار المبادرة الفردية².

مشروع الشرق الأوسط الجديد والذي أعلنت عنه "كوندليزا رايس وزيرة الخارجية السابقة في 20 جويلية 2006 باعتبار أن واشنطن تريد أن يكون نموذجا لعالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ومفتاحا لإعادة صياغة النظام الاقليمي في المنطقة، على الرغم من عدم وضوح دعائم المشروع وخطوطه العريضة، ويمكن الحديث عن سببين مهمين دفعا "رايس" للإعلان عن هذا المشروع على الرغم من ادراكها أن الظروف والمعطيات غير ملائمة وأن فرص نجاحه ضعيفة ومحدودة وهما³:

✓ السبب الأول: اظهار قوة أمريكا وتأكيد أنها مازالت -على الرغم من اخفاقاتها على أكثر من جبهة وتراجعها- هي القوة المسيطرة والمهيمنة والممسكة بجميع خيوط اللعبة في المنطقة القادرة على رسم الخرائط وتحديد الأدوار وتقديم المشاريع.

¹-عبد القادر رزق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص ص 57-58.

²-حسين مصطفى أحمد، «قراءة سياسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير والمحاولات المطروحة لإصلاح النظام الاقليمي العربي»، المجلة السياسية والدولية، العراق: الجامعة المستنصرية، العدد 9، 2008، ص ص 79-80.

-أنظر كذلك: عبد القادر رزق المخادمي، مرجع سابق، ص 60.

³-ابراهيم محمد عزيز، مرجع سابق، ص ص 79-80.

✓ السبب الثاني: الانشغال والاهتمام ومنع حدوث فراغ في المنطقة يمكن أن يفتح المجال أمام طرح مشاريع و خيارات تتعارض مع مصالح أمريكا و حليفها الاسرائيلي .

أما هدف المشروع فيأتي من خلال استراتيجية الولايات المتحدة و يفهم من خلال وقائع الأحداث التي تقع في تلك المنطقة و من أبرزها حرب اسرائيل مع لبنان في جوان 2006 ، و في ظل هذه الأحداث و التطورات يظهر هدفان بارزان إضافة الى الأمن القومي الأمريكي القائم على أساس مثلث "توماس فريدمان" الذي يتكون من حماية اسرائيل ، ضمان تدفق النفط الرخيص و منع الاسلام من دخول المعادلة الدولية كشريك القرن الجديد الى جانب اللاعبين الكبار ، أما الهدفان الاخران فهما :

-تقسيم المنطقة على أسس طائفية و عرقية و ذلك لتقديم خرائط بديلة للخريطة الموجودة حاليا .
-اخلاء المنطقة من الحركات الاسلامية المسلحة و المقاومة¹ .

و بالتركيز على أهداف هذا المشروع نلاحظ أنه يأتي على حساب الديمقراطية و الحكم الصالح و الدعوة الى الإصلاح السياسي الذي دعا اليه مشروع الشرق الأوسط الكبير ، وهذا هو الفرق الأول بين الشرق الأوسط الكبير و الجديد ، أما الفرق الثاني فهو أن مشروع الشرق الأوسط الكبير بخطوطه العريضة و أبعاده و أهدافه واضحة و صريحة و معلنة بغض النظر بغض النظر عن وجود أهداف غير معلنة في المشروع ، أما مشروع الشرق الأوسط الجديد فالإعلان عنه فقط دون وجود سمات و أهداف هذا المشروع بشكل واضح و صريح أدى الى تحليلات متنوعة و مختلفة .

2-2- الأهداف الخفية لمشاريع الإصلاح السياسي الأمريكية :

تتمثل أبرز استهدافات المشروع الأمريكي في مجال تشجيع الديمقراطية و دعم الإصلاحات السياسية في شمال افريقيا و المنطقة العربية بإحلال المفاهيم التالية :

- ✓ أن تكون النخبة المحلية الحاكمة على صلة بأمريكا و الغرب و موالية لها .
- ✓ أن تكون المؤسسات منفتحة لمشاركة المواطنين و لكن بطرق حصرية واضحة .
- ✓ أن تجري الانتخابات بشفافية لكن ضمن خيارات مخطط لها سلفا ، بحيث ينبغي التأكد من أن النخبة التي تخوضها هي وحدها المسموح بها .
- ✓ يوجه الرأي العام بشكل دقيق من خلال الرقابة الذاتية و استطلاعات الرأي التي تتحول الى قوة تهيمن على خيارات الناس .
- ✓ أن تكون الحياة العامة غير ميسرة ، بحيث يتم الفصل بين ما هو سياسي و ما هو اقتصادي ، فالسياسة تدار بواسطة محترفين و بواسطة مؤسسات المجتمع المدني ، في حين يتحول بقية الناس عمليا الى متفرجين يشاركون بين الحين و الاخر في انتخابات مخطط لها بدقة ، و ينشغلون بأمورهم الحياتية و همومهم المعيشية²

¹ - المرجع نفسه ، ص ص 81-82 .

² - محمد مراد ، مرجع سابق ، ص 375-376 .

- ✓ فرض الحصار على البلدان العربية ورفض أي دور عربي متكامل في أمن المنطقة والعمل على فصل المشرق العربي عن المغرب العربي و إقامة أمن اقليمي جديد بدلا من الأمن القومي العربي .
 - ✓ أن يكون لأمريكا الكلمة العليا في التخطيط السياسي و الأمني لقضايا المنطقة و الضابط لهذا النظام بالدرجة الأولى ولا يتمتع حلفائها الآخرون إلا بالتشاور معها لتحديد ما يلزم لحماية مصالحهم في المنطقة .
 - ✓ ضمان الهيمنة على منابع النفط و على طرق نقله و توزيعه في منطقة الخليج العربي و شمال افريقيا .
 - ✓ التبشير بالعوامة " الأمركة " بهدف تحقيق التبعية الكاملة لأمريكا وفق نماذج خاصة تلغي حضارات و ثقافات العالم الأخرى بما فيها الحضارة العربية و الاسلامية ، و تطلق حرية انتقال الأشخاص و الأموال و المعلومات في العالم بما يحقق مصالحا كاملة دون منازع¹.
- هذه هي حقيقة الوجه الخفي للمشروع الأمريكي الزاحف الى المنطقة المغربية و العربية عموما و الذي يستهدف أنظمتها الواحدة تلو الأخرى بما يعنيه هذا الاستهداف من اخضاع و هيمنة ، و من اسقاط و من تحوير و تسويق في عناوين الحرية و الديمقراطية ، بحيث تجاري هذه العناوين الخطوط العامة و التفصيلية للمشروع الأمريكي و تحاكي أهدافه بشكل متطابق .
- و لم يكن المشروع الأمريكي للإصلاح وحيدا و في المنطقة العربية بل شاركت دول أوروبا بتقديم مشاريعها الخاصة ، و هذا ما سنتناوله فيما يلي :

3- المبادرة الأوروبية للإصلاح السياسي :

تعد القيم الليبرالية للديمقراطية و حقوق الانسان و التعددية من المبادئ المؤسسة للاتحاد الأوروبي ، وقد كانت -على الأقل من الناحية الاسمية - في قلب جميع الأطر الأساسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الجوار ، فلقد ظل تعزيز السلام و الديمقراطية و الرخاء من الأفكار المرشدة لعملية برشلونة و سياسة الجوار الأوروبية و الاتحاد من أجل المتوسط (و ان كان بصورة أكثر هامشية) ، إلا أن السنوات الاخيرة شهدت تراجع أوروبي على صعيد دعم الديمقراطية و حقوق الانسان و يرتبط هذا التراجع بالبيئة الدولية المتغيرة ، اذ أدت الأزمة الاقتصادية الى تركيز صنع السياسات على الداخل ، و تعزيز الحماية كما أسقطت عبء الجانب الشرطي من أي اتفاقات تجارية ، كما ساهمت التحديات الأمنية البارزة و المتعددة في تغيير الأولويات و الاهتمامات الأوروبية ، و ترجح الاتجاهات الحالية في الأعمال الخارجية للاتحاد الأوروبي في منطقة شمال افريقيا و الشرق الأوسط أن فكرة القوة التطويقية كمحرك أساسي للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لم تكن سوى محض خيال ، فعودته الى بناء التحالفات القائمة على الاستقرار مع الحكومات السلطوية تشير الى أن الرؤية الشاملة للاتحاد فيما يخص منطقة

¹ - شوقي علي ابراهيم ، « مشروع الشرق الأوسط : دراسة في تطوره السياسي » ، المجلة السياسية و الدولية ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 16 ، 2010 ، ص ص 32-34 .

المتوسط و التي كانت وراء عملية برشلونة لم تكن سوى دفعة مؤقتة من الحماس المثالي لسنوات ما بعد الحرب الباردة و التي تعود الآن الى طبيعتها¹.

3-1- المشروع الأوروبي للإصلاح: المنطلقات والمضامين:

طرح الأوروبيون مبادرات مشابهة للمبادرات الأمريكية تستهدف اصلاح الأنظمة السياسية و الاقتصادية في شمال افريقيا و الشرق الأوسط و ربطها بالأسواق الأوروبية:

- مؤتمر برشلونة 1995: عقد في مدينة برشلونة الاسبانية في 27 نوفمبر 1995 شارك فيه 27 دولة، 15 منها أوروبية و 12 شرق أوسطية و هي: فلسطين، الأردن، مصر، سوريا، لبنان، تونس، الجزائر، المغرب، تركيا، مالطا، قبرص و اسرائيل، و هدف المؤتمر الى توطيد الديمقراطية و احترام حقوق الانسان و تحقيق نمو اقتصاديا و اجتماعيا مستديما و متوازنا، و مكافحة الفقر و تنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات.

- مبادرة ألمانيا للإصلاح السياسي: عرض وزير الخارجية الألماني السابق "يوشكا فيشر" أمام مؤتمر ميونيخ حول السياسة الأمنية في 7 فيفري 2004 مبادرة ألمانية من أجل الشراكة و التعاون الأوروبي مع دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط، و جاءت هذه المبادرة لتعكس تغيرا كبيرا في وجهة النظر الأوروبية تجاه المنطقة العربية و تجاه العلاقة بين أوروبا و الولايات المتحدة، فقد عبرت عن تطور كبير في الرؤية الأوروبية للموقف من الولايات المتحدة و الذي شهد أزمة كبيرة على خلفية الحرب الأمريكية على العراق، و تقوم نظرة "فيشر" للإصلاح -و التي نظر اليها البعض على أنها تحرك ألماني مضاد للتحرك الأمريكي المتمثل في مبادرتي "باول" و "بوش" - على مرحلتين²:

- الأولى: دمج عمليات التعاون الأوروبي في المنطقة مع مبادرات و أدوار أخرى موازية مثل دور حلف الناتو، حتى يكمل كل منهما الآخر، بحيث يصل الى عملية متوسطة مشتركة بين الناتو و الاتحاد الأوروبي، و ذلك على أربعة محاور: الأمن، و السياسة، و الاقتصاد، و الثقافة، و ما يتعلق بها من موضوعات التعليم و الديمقراطية و المجتمع المدني.

- الثانية: اعلان المستقبل المشترك الذي تشارك فيه دول المنطقة.

اعتبر "فيشر" أن هناك " حاجة لتغيير الأوضاع في المنطقة عن طريق اشراك و اعطاء دور لأبنائها في هذه العملية و عدم تهميشهم و تهميش دول المنطقة"، كما حذر من عدم الاعتماد على أساليب فرض المبادرات على المنطقة و أشار الى حقيقة مهمة على خلاف المبادرة الأمريكية حيث قال " لا يمكن أن تأتي المبادرة من الخارج، و انما بالدرجة الأولى من الداخل فمفتاح الاصلاحات الناجحة يكمن في المنطقة ذاتها"، و لإنجاح مبادرته و ارساء الديمقراطية و دولة القانون و التخلي عن العنف و عدم احتكار السلطة وضع "فيشر" مجموعة من الشروط نوردتها في الآتي:

- تحتاج هذه المبادرة الى نفس طويل كما يجب أن يكون التخطيط لها طويل المدى.

¹ - كريستينا كوتش، « المصالح الأوروبية و الاصلاح السياسي في الشرق الأوسط و شمال افريقيا»، في: سالي سامي و آخرون، افاق الاصلاح السياسي في العالم العربي، مرجع سابق، ص ص 106-109.

² - عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص ص 7-8.

لا يجب أن نستبعد عنها النزاع الاقليمي الحاسم أي نزاع الشرق الأوسط ، لكن لا يجب السماح لهذا النزاع أن يسد الطريق أمام المبادرة منذ البداية .

-تركيز العمل المشترك على أربعة مراكز ثقل هي: الأمن و السياسة ، الاقتصاد ، القانون و الثقافة ، المجتمع المدني ¹ .
و حسب " فيشر " يمكن أن تفتح هذه المبادرة افقا جديدة أمام بلدان شمال افريقيا و الشرق الأوسط .

-المبادرة الفرنسية الألمانية : يحدد هذا المشروع الذي عرض على القمة الأوروبية الخامسة و العشرين في عام 2004 الرؤية الأوروبية المشتركة لما يسمى " شراكة استراتيجية لمستقبل مشترك في شمال افريقيا و الشرق الأوسط " ، جاء هذا المشروع الى الوجود نتيجة أفكار " يوشكا فيشر " و نظيره الفرنسي " دومينيك دوفليبان " وزير الخارجية الفرنسي الأسبق ، و يأتي هذا التوحيد في جهود الدولتين في سياق بلورة موقف أوروبي مشترك و مستقل عن المشروع الأمريكي تجاه قضايا و أحداث المنطقة العربية ، و يقوم هذا المشروع على جملة من المبادئ نوردتها فيما يلي ² :
-ان قوة الدفع ينبغي أن تأتي من المنطقة ، و هو ما يستلزم التحرك عبر الحوار و التحفيز مع الحكومات و مع المجتمعات المدنية .

-ضرورة الأخذ في الاعتبار المشاعر الوطنية و هوية كل بلد .

-أن هذه الشراكة ينبغي أن تكون مفتوحة أمام كل دول الشرق الأوسط بالانطلاق من المسارات القائمة ، مثل نهج برشلونة و الحوار المتوسطي .

-تسوية النزاع الفلسطيني-الاسرائيلي تشكل أولوية استراتيجية لأوروبا .

و تهدف المبادرة الفرنسية -الألمانية الى :

-تعديل الوضع القائم على أساس شراكة صادقة و تعاون و رؤية مشتركة و الحكومات مثلها مثل المجتمع المدني .

-التطلع الى شراكة عبر أطلسية بالتعاون مع المبادرة الأمريكية لتحقيق اصلاح سياسي في شمال افريقيا و الشرق الأوسط، اذ تحدد المبادرة مقارنة متميزة تكمل مقارنة الولايات المتحدة بالاستناد الى مؤسسات الاتحاد الاوروبي الخاصة

-الحيلولة دون تحويل الأحادية الأمريكية التي يعبر عنها مشروع الشرق الأوسط الى خيار وحيد ، و هي مسألة في غاية الخطورة في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ³ .

هذا و تطرح المبادرة مجموعة من المقترحات العملية و التحركات التي ينبغي للاتحاد الاوروبي القيام بها :

-تكثيف المبادرات نحو حوار أكثر فعالية في اطار تعاون مرن و مفتوح على قاعدة التطوع .

-متابعة التحرك القائم في مجال محاربة الارهاب و الانتشار النووي و مكافحة الجريمة المنظمة ، و الهجرة غير الشرعية .

-التفكير في اطلاق مشروع ميثاق سلام و استقرار في منطقة المتوسط متى يسمح الوضع في الشرق الأوسط بذلك.

¹ -ابراهيم محمد عزيز، مرجع سابق ، ص ص 93-96 .

² -المرجع نفسه ، ص ص 98-99 .

³ -حسين مصطفى أحمد ، مرجع سابق ، ص ص 89-90 .

و على الرغم من أن هذه المبادرة استفادت من الانتقادات التي وجهت للمشروع الأمريكي إلا أنها تواجه عند التطبيق جملة من الصعوبات يأتي في مقدمتها :

-تردد الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه منفردين في اظهار اصرارهم على الربط بين معوناتهم و تنفيذ الدول المستفيدة لبرامج الإصلاح ، بمعنى آخر أنهم لم يجعلوا من اشتراطهم أداة للإصلاح .

-لم تظهر حكومات منطقة الشرق الأوسط حتى الان عزمها على البدء بإصلاح حقيقي .

-تفرق الجهود الأوروبية في البيروقراطية الناجمة عن تمازج برامج الشراكة الأوروبية بسيرورة برشلونة و عن تضارب مصالح الدول الأعضاء مع توجهات الجماعة كمنظومة¹ .

أما بالنسبة لدول المنطقة فإن هذا المشروع أتاح لهم تعدد الخيارات و المشاريع في التنصل من الالتزام بتحقيق الإصلاحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي دعت اليها الولايات المتحدة الأمريكية .

2-3-الأهداف غير المعلنة في المبادرة الأوروبية للإصلاح السياسي :

من الأهداف غير المعلنة في المبادرة الأوروبية للإصلاح السياسي نذكر:

-ضمان تواجد أوروبي قوي في شمال افريقيا و الشرق الأوسط و ضمان عدم انفراد الولايات المتحدة بتوجيه الأوضاع في المنطقة من أجل الحفاظ على مصالحها الحيوية فيها ، و ضمان خلق عالم متعدد الأقطاب و رفض الهيمنة الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية .

-الوقوف بوجه القضايا و المشاكل التي تصدرها المنطقة لأوروبا و صدها كالإرهاب و الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة ، و في داخل المنطقة محاصرة و تشديد الضغوط الدولية على الحركات الاسلامية² .

-تدعيم الموقف الأوروبي للعب دور عالي مؤثري ببق بامكانياتها الهائلة .

-دعم الاستقرار في المنطقة المغربية لضمان تلبية احتياجاتها الطاقوية من المنطقة المغربية التي تمثل خزاناً طبيعياً لتنمية اقتصادياتها .

- اكتساب مواقع أهم و أوسع في الأسواق و الاستثمارات في المنطقة المغربية .

-استبعاد أي محاولة تقارب بين الدول المغربية و ذلك بربطها بعلاقات ثنائية لتجنب اصطفاها في اطار موحد سمهد مصالحها في المنطقة .

4-أوجه التشابه و الاختلاف في مشاريع الإصلاح السياسي الأوروبية و الأمريكية :

تباينت السياسات المطبقة من قبل الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي في المنطقة المغربية و العربية عموماً ، و من الواضح أن هناك تنافس أوروبي- أمريكي حول المنطقة إلا أنه لم يصل الى حد الصراع التنافسي و لن يصل الى ذلك ما دام هناك مصالح مشتركة و خطر مشترك يهددهم جميعاً ، و قد وصف "برهان غليون" هذا الوضع بأنه " ليس صراعاً تنافسياً ولكنه تنافسي يدور حول المصالح و يحسم بالتالي بالتسويات ، و من المستحيل أن يصل الى صدام فعلي طالما أن المصالح الأوروبية في التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية أعظم بكثير من مصالحهم في

¹-ابراهيم محمد عزيز، مرجع سابق ، ص ص 101-103 .

²- المرجع نفسه ، ص ص 97-105 .

التفاهم مع البلدان العربية بل و النامية جميعا " ، و مما يساعد على عدم وصول الأمر الى صراع تناحري مجموعة من الأسس و القواعد الراسخة التي تضبط بدورها حركة التوازنات بين الطرفين في القوة و المصالح و المواقف و التحالفات و الأزمات ، و من هذه الأسس:

- ✓ الشراكة التاريخية الراسخة .
 - ✓ وجود منظومة من القيم التي يتبناها الغرب و في مقدمتها حقوق الانسان و الحريات الشخصية و الحريات الاقتصادية و السياسية و النظام الديمقراطي بأشكاله المتعددة .
 - ✓ المصالح المشتركة و التي أحيانا تكون غير مشتركة و قد تكون متعارضة .
 - ✓ وضع الأسس اللازمة لضبط حركة المجتمع الدولي في كل دورة تاريخية جديدة مثل تعزيز السلام الدولي و التعاون المشترك لمواجهة التهديدات الجديدة التي تواجه الغرب كالإرهاب .
- هذه الأسس ساعدت الطرفين على وجود نقاط تشابه في مشروعاتهم عموما و في مشروع الإصلاح السياسي في المنطقة العربية نورد أبرزها في الآتي :

- الاتفاق على عدم القبول بالوضع السائد في المنطقة خاصة ما يتعلق بالحرمان من الحقوق السياسية و الاقتصادية و التخلف في مجال العلم و المعرفة .
 - يتفق الطرفان على أهمية التغيير و الإصلاح في المنطقة اصلاحا شاملا .
 - يتفق الطرفان على أن الخطر الأكبر القادم من المنطقة هو الارهاب و الهجرة غير الشرعية .
 - الرغبة في صياغة رؤية مشتركة للعمل في المنطقة ، و لكن الجانب الأوروبي أكثر حرصا على ذلك و طرح الولايات المتحدة مشروعها "الشرق الأوسط الكبير" على دول الثمانية الكبار دليل على ذلك .
 - يتفق الطرفان على ضرورة حل النزاعات في المنطقة خاصة النزاع العربي - الاسرائيلي مع التباين بين الاثنين حيث تنحاز الولايات المتحدة الى اسرائيل بشكل سافر بينما الدول الأوروبية تنحاز بدرجة أقل .
- لكن و على الرغم من وجود هذه التشابهات بين الطرفين في مشروعهما الاصلاحى إلا أن هناك جملة من الاختلافات نوجزها في الآتي¹:

- يركز المشروع الأمريكي على توصيف مخاطر الأوضاع الحالية في بلدان شمال افريقيا و الشرق الأوسط الكبر على أمن و استقرار الولايات المتحدة و حلفاءها في أوروبا متجاهلة خطورة هذه الأوضاع على بلدان المنطقة ، بينما يركز المشروع الأوروبي على المخاطر التي تهدد المنطقة أيضا .
- الولايات المتحدة أرادت أن تفرض مشروعها و تعتمد سياسة الفرض حتى اذا اقتضى الأمر استخدام القوة و التدخل العسكري ، و لكن المشروع الأوروبي أعطى هذا الحق لدول المنطقة و أن الإصلاح يجب أن يكون في الداخل ذلك أن مفتاح الإصلاح يكمن في المنطقة ذاتها .

¹ - المرجع نفسه ، ص 106 .

- المشروع الأمريكي لم يولي قضية النزاع العربي-الاسرائيلي الاهتمام الكافي والمناسب ، بينما المشروع الأوروبي يرى أنها أساس حل المشاكل الموجودة في الشرق الأوسط .
- لم يتطرق المشروع الأمريكي الى مسألة الحوار و التعاون و الشراكة بشكل جدي و لم يستخدم هذه الكلمات إلا نادرا، بينما المشروع الأوروبي تطرق الى الحوار بين الأديان و التبادل المكثف و التعاون الوثيق في جميع المجالات .
- الولايات المتحدة لا تفكر عموما إلا في أساليب القسر بدءا من العقوبات وصولا الى التغيير بالقوة ، ولكن الأوروبيون يدعون الى مساندة القوى ذات التوجهات الإصلاحية في البلدان المعنية و يحفزون الأنظمة الحاكمة في هذه المنطقة على التجاوب مع تلك القوى من خلال الحوار بدلا من الاعتماد على القسر و القوة .
- الخط الرئيسي للاختلاف بين المشروع الأمريكي و الأوروبي للإصلاح هو أن أوروبا ترى المعادلة مكونة من ثلاثة حدود هي : التحديث ، الديمقراطية فالأمن ، في حين تراها الولايات المتحدة مكونة من حدين اثنين هما الديمقراطية و مكافحة الارهاب .

5-المواقف الأمريكية والأوروبية من الإصلاحات السياسية و الدستورية الجديدة : الجزائر و المغرب نموذجا

تحتل الجزائر و المغرب موقعا استراتيجيا في الأجندة الأمريكية و الأوروبية على حد سواء بالنظر لموقعهما الجيوستراتيجي الهام ، وقد عمدت الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي الى ربط علاقات قوية بالنظامين المغربي و الجزائري و دعمهما و العمل على استقرارهما الذي يخدم مصالحهما بالمنطقة ، و مع اندلاع موجة الاحتجاجات و الاضطرابات بالبلدين اوائل العام 2011 سارعت الولايات المتحدة و أوروبا الى دعم الخطوات الاستباقية و مبادرات الإصلاح المعلن عنها و الدعوة الى الاسراع في تنفيذها :

5-1-المواقف الأمريكية من الإصلاحات السياسية و الدستورية الجديدة في الجزائر و المغرب:

يعتبر السياق السياسي في المغرب و الجزائر أقل خطورة من معظم الدول العربية الأخرى التي تتدخل فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا في اطار برامج تعزيز مبادئ الديمقراطية ، لأن المغرب و الجزائر -حسب الولايات الأمريكية و الدول الأوروبية - قطعنا أشواطا بعيدة في مجالات مهمة كحقوق الانسان و حقوق المرأة و اشراك المعارضة في تسيير الشؤون العامة عوض اقصائها ، و للولايات المتحدة علاقات قوية مع النظامين المغربي و الجزائري اللذين لم يهددا المصالح الأمريكية الى الان ، لذا فالضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة على الملك المغربي و الرئيس الجزائري من أجل القيام بالإصلاحات الديمقراطية اللازمة و صفت بالناعمة .

بالرغم من أن المغرب يعد حسب التصورات الأمريكية حالة مثالية أو على الأقل أنموذجا على طريق التطور الديمقراطي ، إلا أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من ممارسة ضغوطات ناعمة تستبعد الأساليب السياسية و الاقتصادية و استخدام سلاح المعونات و تشجيع بعض منظمات المجتمع المدني و مساندتها سياسيا و ماليا مع تأجيج الأزمات الاجتماعية و الاثنية ، لكنها تقوم على تطبيق سياسات اصلاحية سواء على المستوى السياسي أو الحقوقي أو الاقتصادي¹ ، و في سياق الأحداث الجارية على الساحة العربية عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع الملك محمد السادس لإجراء اصلاحات و تغييرات هيكلية و دستورية لمواجهة ردادات الفعل الشعبية حيال

¹ محمد صالح شطيب ، « اشكالية التوفيق بين التحول الديمقراطي و الموروث التقليدي للنظام السياسي المغربي » ، مرجع سابق ، ص 336 .

الأوضاع المتردية في المملكة المغربية وحفاظا على استمرار النظام الملكي المغربي ، فبادر الملك المغربي في الخطاب الملكي في التاسع مارس 2011 بوضع خارطة طريق لحزمة من الإصلاحات الديمقراطية والتعدلات الدستورية على رأسها توطيد مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها من خلال تقوية صلاحيات الوزير الأول وجعل القضاء سلطة مستقلة ، وتثبيت مبدأ الجهوية في خطوة يمكن أن تطبع حكم الملك محمد السادس للعرش القادما¹ ، وقد رحبت واشنطن بما جاء في خطاب الملك المغربي و عبرت عن ذلك في تصريح صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية بالقول "نحن نؤيد تماما تطلعات الشعب المغربي لتوطيد سيادة القانون واحترام حقوق الانسان وتعزيز الحكم الرشيد والعمل على اصلاح الدستور على المدى الطويل" ، و أضافت أنها تعتبر أن المغرب شريك استراتيجي رئيسي وأنها على " استعداد للعمل مع المغرب حكومة وشعبا لتحقيق تطلعاتهم" ، وفي 2 جويلية 2011 أشادت "كلينتون" بالاستفتاء الدستوري واعتبرته خطوة هامة نحو الترسخ الديمقراطي و صرحت بالقول " نحن نتطلع الى التنفيذ الكامل لمضمون الدستور الجديد كخطوة نحو تحقيق تطلعات جميع المغاربة" ² ، وهذه الإصلاحات المقترحة تكون المملكة المغربية قد حققت المطالب الأمريكية بالإصلاح الديمقراطي لضمان استمرار النظام السياسي المغربي الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة .

أما بخصوص الإصلاحات السياسية التي باشرتها الجزائر فقد اعتبر السفير الأمريكي السابق في الجزائر " هنري أنشر" أنها تتجاوز مع رغبة و طموحات الشعب الجزائري ، و حسب " فالتغييرات في الجزائر تسير حسب العملية الإصلاحية داخل النظام و ذلك بوجود ادارة قائمة خلافا لما حدث في بلدان أخرى " ³ ، و بدورها أكدت السفارة الأمريكية الجديدة " جوان بولاشيك" - بعد أن ذكرت بإطلاق الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة و الجزائر سنة 2012 - أنها ستواصل العمل على المضي قدما بالمصالح الهامة لسياسة الولايات المتحدة في الجزائر و المتمثلة حسيما في دعم الإصلاحات السياسية و الاقتصادية الكفيلة بضمان استقرار الجزائر على المدى البعيد ، و تعزيز العلاقات التجارية الثنائية و العمل مع الحكومة الجزائرية على مكافحة الخطر الارهابي و تعزيز الاستقرار بمنطقتي المغرب العربي و الساحل⁴.

2-5- المواقف الأوروبية من الإصلاحات السياسية و الدستورية الجديدة في الجزائر و المغرب :

يعد هدف تعزيز الديمقراطية و احترام حقوق الانسان التزاما سياسيا و قانونيا مهما للاتحاد الأوروبي ، و للوفاء بهذه الالتزامات تعهد الاتحاد الأوروبي من خلال مسار برشلونة بالعمل على دعم هياكل ديمقراطية في الضفة الجنوبية للمتوسط عبر مساندة عمليات الإصلاح الداخلية في بلدان المنطقة ، و العمل مع حكومات المنطقة على

¹ -مجيد كامل حمزة ، « العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001 و افاقها المستقبلية » ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 36 ، 2011 ، ص 135 .

² - Carol Migdalovitz , " US-Moroccan Relations How Special ? , Note De L'IFRI , October 2011 , P.28 , available at :

http://www.ocppc.ma/sites/default/files/IFRI_noteocpcarolmigdalovitz.pdf (2018-10-03)

³ - " سفير واشنطن بالجزائر: الإصلاحات تتجاوز مع طموحات الشعب " ، متحصل عليه من :

<http://www.echoroukonline.com/ara/?news=82991> (2018-10-02)

⁴ - " سفيرة الولايات المتحدة المقبلة في الجزائر تبرز بمجلس الشيوخ دور الجزائر في ضمان الاستقرار بالمنطقة " ، متحصل عليه من :

<http://www.aps.dz/ar/algerie/5479-%D8%B3%D9%81%D9%8D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88> (2018-09-29)

تخفيف حدة التوترات الاجتماعية و التي تنعكس أثارها على دول الاتحاد الأوروبي من خلال الضغوط التي تشكلها الهجرة إليها ، و في أعقاب الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الجزائر و المملكة المغربية و نجاح النظامين الجزائري و المغربي في احتواءها عبر اطلاق جملة من الاصلاحات السياسية و الدستورية أعلن الاتحاد الأوروبي دعمه لهذه الاصلاحات التي اعتبرها خطوة مهمة في طريق ترسيخ الديمقراطية الحقة .

أشادت ممثلة الاتحاد الأوروبي في الجزائر "مانويلا نافارو" في كلمة بمناسبة الاطلاق الرسمي لبرنامج دعم الحكامة الاقتصادية و السياسية "سبرينغ" بالإصلاحات الجديدة و تلك الجاري تطبيقها في الجزائر ، و اعتبرت أنها " تمثل تطورا أكيدا اذ تضع معالم لإصلاحات مستقبلية بتشجيع و دعم من الاتحاد الأوروبي " ، للإشارة بهدف برنامج سبرينغ الذي تم اطلاقه سنة 2011 الى مرافقة دول الجوار بمنطقة المتوسط من بينها الجزائر لتحسين الحكامة السياسية و الاقتصادية و ارساء دولة القانون ¹ .

و في سياق موازي ، اعتبر الاتحاد الأوروبي أن النظام المغربي استوعب مختلف التحولات التي يعرفها العالم العربي في وقت تشهد فيه دول أخرى أوضاعا غير مستقرة و أبدى استعدادة التام لمواكبة هذه الاصلاحات من خلال مخطط عمل 2014-2017 ضمن اطار سياسة الجوار الأوروبي ² ، و أشادت المفوضية الأوروبية في تقريرها لسنة 2014 المتعلق بتتبع تفعيل سياسة الجوار الأوروبية بكون المغرب واصل منذ المصادقة على دستور 2011 اصلاحاته الديمقراطية و الاقتصادية ، و استمر في تفعيل القوانين الجديدة لتعزيز الديمقراطية و حقوق الانسان و الحريات الأساسية ³ .

تأسيسا على ما سبق يمكن رصد دعامتين حكمتا استجابة النظامين السياسيين الجزائري و المغربي لمطالب الاصلاح حسب جداول الأعمال الأمريكية و الأوروبية :

-أولهما : أن يتم الاصلاح من داخل بنية السلطة القائمة ، فقد استطاع النظامين الجزائري و المغربي أن يحتكرا اجراءات و برامج الاصلاح و التغيير و تحجيم أي دور فاعل أو مؤثر للقوى الأخرى في المجتمع ، فهي اصلاحات محكمة بشدة بوظائف تحسين صورة النظامين من خلال توسيع مجال الحريات السياسية و الفردية دون محاولة تغيير البنية الفعلية للسلطة .

-ثانئها: أن يكون اصلاحا تدريجيا يتجنب الارتدادات المحتملة لخطوات سريعة نحو الاصلاح ، و الخشية هنا أن يقود الاصلاح الى محصلات تهدد استقرار النظامين المغربي و الجزائري و مصالح الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي على السواء .

¹ - " ممثلة الاتحاد الأوروبي تفي على الاصلاحات الجارية في الجزائر " ، متحصل عليه من :

<http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/24168.html> (2018-09-25)

² - "مجلس الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي يصادق على برنامج عمل لتفعيل الوضع المتقدم بين المغرب والاتحاد الأوروبي للفترة 2013-2017" ،
<https://www.diplomatie.ma/Portals/12/marocue/plandactionar.pdf> , (2018-09-25)

³ - "وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي : المغرب باشر اصلاحات ديمقراطية مهمة " ، متحصل عليه من :

<http://www.maroc.ma/ar/%D9%88%D8%B2D8%B1%D8%A9-AE%D8%A7%D8%B1%AC> , (2018-09-25)

الخاتمة :

ان الديمقراطية لا يمكن أن تكون نتاجا لضغط خارجي ، فالعامل الخارجي قد يعزز التطور الديمقراطي لكنه أبدا لا يخلقه من العدم ، والأكيد أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يدركان أن حلول الديمقراطية الحقة في المنطقة المغاربية و العربية عموما على الأقل في المستقبل المنظور ليس من مصلحتها ، لأن ثمة حالة من الخنق في الشارع المغاربي و العربي عموما على السياسات الأوروبية و الأمريكية على وجه التحديد ، و هذا الشارع نفسه هو الذي يفترض أنه سيختار حكاما يعبرون عنه في حالة وجود ديمقراطية حقة .

قائمة المراجع :

أ-الكتب :

- 1-المخادمي عبد القادرزريق ، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف و التداعيات ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2005).
 - 2- المشاقبة أمين عواد ، المعتصم بالله داود علوي ، الاصلاح السياسي و الحكم الرشيد (اطار نظري) ، (عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2012).
 - 3-حميد حازم صباح ، الاصلاحات الدستورية في الدول العربية 1991-2007 ، (عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2012).
 - 4-سامي سالي و آخرون ، افاق الاصلاح السياسي في العالم العربي ، (مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2011).
 - 5-عزيز ابراهيم محمد ، اشكالية الاصلاح السياسي في الشرق الأوسط ، (العراق : مطبعة رون ، 2010).
 - 6-مراد محمد ، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي:بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي ، (لبنان : دار المنهل اللبناني ، 2009).
- ب-المقالات :
- 7-ابراهيم شوقي علي ، « مشروع الشرق الأوسط : دراسة في تطوره السياسي » ، المجلة السياسية و الدولية ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 16 ، 2010.
 - 8-أحمد حسين مصطفى ، « قراءة سياسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير و المحاولات المطروحة لإصلاح النظام الاقليمي العربي » ، المجلة السياسية و الدولية ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 9 ، 2008 .
 - 9-بشارة مروان ، « أهداف الولايات المتحدة و استراتيجياتها في العالم العربي » ، سلسلة دراسات ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، مارس 2013.
 - 10-حمزة مجيد كامل ، « العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001 و افاقها المستقبلية » ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 36 ، 2011.
 - 11-شطيبة محمد صالح ، « اشكالية التوفيق بين التحول الديمقراطي و الموروث التقليدي للنظام السياسي المغربي » ، دراسات اقليمية ، العراق: جامعة الموصل ، العدد 25 ، 2012.
 - 12-نصار أسعد نصار ، « اصلاح الأمة في ضوء الكتاب و السنة : دراسة في مفهوم الاصلاح و اتجاهاته و آلياته » ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 23 ، العدد الأول ، 2007 .
- ت-الموسوعات :
- 13- عبد الوهاب الكيالي و آخرون ، الموسوعة السياسية ، ج 2 ، ط 2 ، (لبنان : المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1990).
- ث-الأنترنت :
- 14-عصام عبد الشافي ، " مبادرات الاصلاح و عملياته في العالم العربي " ، ص 3 ، متحصل عليه من :

- 15- " سفير واشنطن بالجزائر: الاصلاحات تتجاوب مع طموحات الشعب " ، متحصل عليه من :
<http://www.echoroukonline.com/ara/?news=82991> (2018-10-02).
- 16- " سفيرة الولايات المتحدة المقبلة في الجزائر تبرز بمجلس الشيوخ دور الجزائر في ضمان الاستقرار بالمنطقة " ، متحصل عليه من :
<http://www.aps.dz/ar/algerie/5479-%D8%B3%D9%81%D9%8D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88> (2018-09-29)
- 17- " ممثلة الاتحاد الأوروبي تثنى على الاصلاحات الجارية في الجزائر " ، متحصل عليه من :
<http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/24168.html> (2018-09-25)
- 18- "مجلس الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي يصادق على برنامج عمل لتفعيل الوضع المتقدم بين المغرب والاتحاد الأوروبي للفترة 2017-2013 " ، متحصل عليه من :
<https://www.diplomatie.ma/Portals/12/marocue/plandactionar.pdf> (2018-09-25)
- 19- " وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي : المغرب باشر اصلاحات ديمقراطية مهمة " ، متحصل عليه من :
<http://www.maroc.ma/ar/%D9%88%D8%B2D8%B1%D8%A9-AE%D8%A7%D8%B1%AC> (2018-09-25)